من أجل فرض المؤتمر 18 الخارق للعادة الديمقراطي

يعود النظام الدستوري مرة اخرى الى التعبير عن رغبته في حل ازمة الاتحاد العام لطلبة تونس • ولكنه خلافا لما سبق صاحب تصريحاته هذه المرة بجملة من الاجراءات العملية تمثلت في اخلاء الجامعة من الحرس الجامعي والغاء قانون ماي 74 الذي اوجد ذلك الجهاز ، والتراجع على مبدأ تعيين العميد واطلاق سراح الطلبة المسجونين والسماح لهم بالعودة الى الجامعة••• كما ادلى النظام بجملة من التصريحات على لسان وزرائه وخاصة الوزير الاول تناقض دعايته الرسمية (انظر خاصة جريدة الصباح بتاريخ 6 و 16 أوت 80) فالى جانب اعترافه بان ازمة نقابتنا اندلعت منذ مؤتمر قربة 71 ، يعترف الوزير الاول ضمنيا بعدم تمثيل المؤتمرين الصوريين الذين نظمهما ويقر بحق الطلبة في انتخاب لجنة تشرف على مؤتمر نقابتهم•

ان هذه الاعترافات والاجراءات العملية التي صاحبتها تعد قطعا تحقيقا لبعض مطالب الحركة الطلابية التي ما انفكت تناضل من اجلها منذ سنوات عديدة وخاصة حقها في نقابة ديمقراطية مستقلة وممثلة ، كما تمثل في حد ذاتها انتصارا جزئيا ولكنه هاما للجماهير الطلابية والقوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية ولم تكن بالمرة هبة من طرف النظام كما يحلو للبعض ترديده•

فلقد تظافرت عدة عوامل اجبرت النظام على تعديل سياسته على مستوى الحريات العامة والتخلي على بعض المظاهر الصارخة لسياسة القمع المفضوح والمباشر لكل تحرك • واهم تلك العوامل هو فشل تلك السياسة بالذات في اخماد صوت الجماهير الشعبية وخاصة الطبقة العاملة والحركة الطلابية• ولقد برز ذلك الفشل بكل وضوح على مستوى سياسة النظام تجاه الاتحاد العام التونسي للشغل رغم المجزرة الشنيعة التي نفذها في جانفي 78 وكل الاجراءات التعسفية التي تلتها حيث رفضت الطبقة العاملة وكافة الشغيلة الركوع لمشيئة النظام وتشبثت بحقها في نقابة مستقلة وممثلة ورفضت بيادقه المنصبين• وثاني تلك العوامل يتمثل في ان النضال من اجل الحريات الديمقراطية بالبلاد لم يعد من مطالب الحركة الطلابية وحدها بل مطلبا تلتقي حوله مع الطبقة العاملة واغلب الفئات الشعبية الاخرى ، واصبح شعار العفو التشريعي العام صرخة تلتقي حولها كل القوى التي تناضل من اجل الاصلاحات الديمقراطية بما فيها المعارضة البرجوازية الرجعية• اما ثالث تلك العوامل والذي دفع النظام الى الاسراع بتلك التنازلات فهي احداث جانفي 80 بقفصة ، التي ادخلت الهلع على البرجوازية الحاكمة واظهرت هشاشة حكمها واجهزتها واعطت لها ولو لفترة قصيرة من الزمن صورة مصغرة لما ينتظر دولتها مستقبلا•

اننا بذكرنا لاهم العوامل التي دفعت بالنظام الى التنازل لبعض مطالب الحركة النقابية والديمقراطية لا نرمي الى تفنيد بعض الادعاءات القائلة بان تلك التنازلات قد اتت هبة من النظام فحسب وانما ايضا لاظهار طابعها الحدثي والجزئي : فهي ذات طابع حدثي لانها وليدة الاحداث ، فلا طبيعة النظام الاستغلالية تغيرت ، ولا ارتباطاته العضوية بالامبريالية انتهت• فهي اذن ليست في مأمن من تراجعاته••• وهي ذات طابع جزئي لانها لم تغير من جوهر المشاكل المطروحة على مجتمعنا شيئا• بل وحتى في جزئيتها فهي تبدو منقوصة : فالمساجين السياسيون والنقابيون بما فيهم الطلبة الذين اطلق سراحهم هم في حالة سراح شرطي والنظام يرفض اصدار العفو التشريعي العام ، ولا زال مناضلو قفصة يعيشون ابشع الظروف في سجونه• كما ان النظام لا زال يتدخل في شؤون الحركة العمالية وهو ما يبرز من خلال الطريقة التي يقع بها الان حل ازمة العام التونسي للشغل ، وحتى بالنسبة للحركة الطلابية فان النظام يرفض الاعتراف ببرنامج 73 ولا زال يبقي على الهيئة الادارية التي نصبها في مؤتمر بنزرت الصوري• هذا الى جانب مواصلة انتهاك حرية الاضراب وقمع النضالات العمالية بتدخل (البوب) مثلما حدث ذلك اخيرا اثناء اضرابات شركة النقل بصفاقس والشركة القومية للسكك الحديدية••• الخ

غير ان هذه التنازلات رغم جزئيتها وظرفيتها تمثل فجوة في سياسة النظام من واجب الحركة الطلابية استغلالها لفائدتها . ولا يمكن ان يكون ذلك برفض تلك التنازلات ولكن بالتمسك بالمواقع التي تنازل عنها والانطلاق منها لفرض مطالب اخرى وتوفير اكثر ما يمكن من الضمانات ضد تراجعات النظام. لقد علمتنا تجربة الشعوب بما فيها تجربة شعبنا وحتى تجربة الحركة الطلابية نفسها ان الطبقات الرجعية المهيمنة لا يمكن ان تستجيب لمطالب الجماهير من تلقاء نفسها بل تفرض عليها دائما ، وحتى اذا ما استجابت تحت الضغط فهي ترمي الى احتواء ثورة الشعوب في انتظار ظروف احس لتشديد قمعها واستغلالها . وبالتالي فان اقرار المكتسبات المفتكة هو رهين تطور ميزان القوى بين القوى المتصارعة. ومن وجهة النظر هذه فان وحدة صفوف الجماهير الطلابية لهو احسن سبيل لفرض شروطنا ومطالبنا بما فيها التي تبدو للبعض صعبة المنال .

بديلنا لمقترح النظام :

ان المؤتمر الذي طالبنا به ونسعى اليوم لفرضه هو المؤتمر 18 الخارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس بعد ان اجهض النظام الدستوري اشغال المؤتمر 18 العادي التي بدأت في قرية سنة 71 عبر الانقلاب الذي قامت به الاقلية الدستورية. ورغم رفض اغلبية المؤتمرين والجماهير الطلابية لهذا الانقلاب فان النظام الدستوري واصل في التنكر لهذه الارادة ونظم مؤتمرين صوريين لم تحضرهما الا مرتزقته ونددت بهما الجماهير الطلابية متمسكة بحقها في مؤتمر خارق للعادة تشرف عليه الهياكل النقابية المؤقتة. واليوم يقر النظام بعدم تمثيلية مختلف تلك المناورات باعترافه بان "مختلف المحاولات التي اقيمت لاعطاء النقابة الطلابية دورها قد ادت الى نتائج غير ممثلة وغير ديمقراطية" (انظر خطاب مزالي 5 اوت 80).

اننا مع تسجيلنا لاعتراف النظام بهذه الحقيقة التي صدعنا بها عاليا منذ وقوع المؤتمرين المهزلتين فاننا نندد بابقائه على الهيئة الادارية والمكتب التنفيذي الذين انبثقا على مؤتمر بنزرت 77 قائمين رغم اقراره بعدم تمثيليتهما . اننا لا نتصور الدخول في تحضير المؤتمر ونترك ورائنا هيكلا اخر قائما يدعي نفسه قيادة الاتحاد!! ان الخطر من بقاء ذلك الهيكل المنصب قائما هو ان يصلح للنظام كاحتياطي يلجأ اليه اذا ما سفهت الجماهير الطلابية آماله في جعل الاتحاد العام لطلبة تونس اداة وفاق مع مصالحه ، فيختلق تعلة ويوقف المؤتمر وينشط من جديد بيادقه. هذا الى جانب امكانية تقديمهم كمؤتمرين بدون ان يقع انتخابهم باعتبارهم "قيادة" الاتحاد وقد شرعت الهيئة الصورية في تهيئة الجو لمثل تلك المناورات وذلك بطلبها ان يقع اعتبارها "كطرف في حل ازمة الاتحاد". وهذا ما لا يمكن ان نقبله نظرا الى ان الجماهير الطلابية كانت قد قالت في تلك المرتزقة كلمتها وفي اكثر من مناسبة.

لكل هذه الاعتبارات وبغية سد السبيل امام مراوغات النظام الدستوري فان حل الهيئة الادارية المنصبة والمكتب التنفيذي الصوري لا يعد مطلبا مشروعا فقط وانما شرطا مسبقا لاي حل او محاولة حل للازمة.

اما بالنسبة لخطة تحضير المؤتمر فيقترح الوزير الاول انتخاب لجنة تحت اشراف الاساتذة والادارة تتكون من ممثل عن كل كلية ومعهد اعلى يمثل مجموعهم ثلاثين عضوا وتكون مهمة هذه اللجنة الاشراف على تحضير مؤتمر الاتحاد فتعين من الآن كاتبا عاما وامين مال وتشرع في بيع بطاقات الانخراط. اننا مع تمسكنا بحق الطلبة في انتخاب هيكل الاشراف على تحضير المؤتمر فاننا نعتقد ان الشكل الذي يقترحه النظام لممارسة هذا الحق يناقض طموحات الجماهير الطلابية في التمثيل الديمقراطي الحقيقي وفي الضمانات المستقبلية اللازمة.

فلجنة مزالي لا تاخذ بعين الاعتبار اختلاف نسب الطلبة من مؤسسة جامعية الى اخرى: ففي حين لا تحتوي كلية الطب بالمنستير مثلا الا على 49 طالبا فان كلية الاداب تجمع ما يقارب الاربعة الاف طالب ومع ذلك يقترح الوزير ان يمثل كلتي المؤسستين نائب واحد خارقا بذلك المبدأ الديمقراطي القائل بان لنفس عدد من الناخبين نفس عدد من الممثلين . ان تطبيق مقترح مزالي يؤدي الى تمثيل ثلث الطلبة بثلثي اعضاء اللجنة (20) وتمثيل ثلثي الطلبة بثلث اعضاء اللجنة (10).

وهكذا نرى ان هذه اللجنة لا يمكن لها ان تكون ممثلة للطلبة في حين ان هيكل اللجنة الجامعية المؤقتة التي بعثها برنامج 73 لحل ازمة الاتحاد تمثل الطلبة حسب اختلاف نسب تواجدهم داخل الكليات فلكل 500 منخرط ممثل واحد ، ولكل 1000 منخرط ممثلان ... الخ وبذلك يكون برنامج 73 قد اوجد خطة تمثل الطلبة احسن تمثيل وتعكس بالضبط داخل اللجنة الجامعية المؤقتة علاقة القوى داخلهم. ومن صالح الطلبة التمسك بها لما لهيكل الاشراف من اهمية في توجيه المؤتمر وديمقراطية تحضيره ، فنحن نتذكر الاعيب ومناورات مختلف القيادات الدستورية من اجل اعطاء اكثر ما يمكن من النيابات لبياداقهم مستغلين في ذلك صلوحياتهم في الاشراف على تحضير مؤتمرات الاتحاد .

ومن ناحية اخرى فان طريقة الهيكلة التي يقترحها النظام تقتصر على ايجاد هيكل فوقي وحيد يتمثل في اللجنة. وهذا من شانه ان يجعلها مقطوعة عن القواعد عاجزة على تاطيرها وتعبئتها وهو سيكون له اسوأ العواقب اذا ما استحضرنا تجربتنا مع النظام وممارستنا له ، ذلك اننا لسنا في مأمن من تراجعاته ومراوغاته. ففي صورة ضرب هذه اللجنة قبل انعقاد المؤتمر فان الحركة الطلابية ستبقى مشتتة بدون اي اطار تنظم فيه نفسها من اجل مواصلة نضالها. لذلك وتحاشيا للوقوع في مثل هذه الحالة ، اوجد برنامج 73 الى جانب اللجنة الجامعية المؤقتة (الهيكل القيادي) هياكل قاعدية (هيئات الفروع) وهياكل وسطى (المكاتب الفيديرالية) توفر تماسك الحركة وتلاحمها التنظيميين. فحتى في صورة ضرب الهياكل القاعدية المنتخبة فان ما خلفته من جذور في القاعدة الطلابية سيضمن مواصلة مسيرة الحركة بتعزيز الهياكل بالعناصر البارزة الملتفة حولها. هذا الى جانب ان نائبا واحدا عن كل كلية لا يمكنه ان يحضر المؤتمر بمفرده في كليته لما يتطلبه ذلك من اشراف على النقاشات وبيع بطاقات الانخراط وحصر عدد المترشحين ... الخ

لكل هذه الاعتبارات فان رفض مقترح الحكومة امر حيوي والتمسك ببرنامج 73 وبالخطة التي نص عليها لحل الازمة هو البديل الوحيد لما يوفره من تمثيل ديمقراطي للطلبة ومن ضمانات تقي الحركة شر تقلبات سياسة النظام خاصة وانه لم يعترف صراحة الى يومنا هذا بمسؤوليته في اندلاع الازمة.

اننا نطالب بتطبيق برنامج 73 برمته بما في ذلك اشراف نواب الطلبة في مجالس الكليات على اعادة انتخاب الهياكل نظرا لاضمحلال لها في اغلب اجزاء الجامعة وشللها في الاجزاء القليلة المتبقية. ومن واجب الحركة الطلابية انهاء حالة الفوضى التي عليها نقاشاتها بايجاد اطار موحد للنقاشات يتمثل في الجلسات العامة تحت اشراف ممثلي الطلبة في تلك المجالس. ولا نرى مانعا في حضور الاساتذة خلال هذه الانتخابات كملاحظين حتى يشهدوا بديمقراطية سيرها ولا يجرأ احد على الطعن في نتائجها. اما ان يشرفوا عليها مباشرة كما اقترح الوزير الاول او عن طريق نقابة التعليم العالي كما اقترح "اتجاه العمل الديمقراطي" فاننا لا نرى داعيا لذلك بالضبط كما لا نرى داعيا لاشراف الطلبة مثلا على انتخاب نقابة التعليم العالي رغم اقرارنا بضرورة المساندة المتبادلة والنضال المشترك على العديد من القضايا.

هذه في راينا المحاور التي يمكن للحركة الطلابية ان ترد في اتجاهها على سياسة النظام ردا نضاليا يخرجها من موقع المحجوج الموجودة عليه حاليا ويمكنها من افتكاك زمام المبادرة من ايدي النظام. فاما ان تحقق مزيدا من الانتصارات واما ان تفشل سياسته الاحتوائية بالكشف عن وجهه الحقيقي وعن حدود تنازلاته.

انها نظرة لا تتجاهل ابدا واقع الحركة المتأزم ، ولكنها تنطلق من تجاوز هذا الواقع لا يمكن ان يتما لا في النضال ضد سياسة النظام اليومية والتي محورها اليوم المؤتمر. لذلك فان توحيد الحركة وارجاع نضاليتها لا يمكن ان يتم اليوم الا في النضال من اجل فرض المؤتمر كما يراه الطلبة وكما تمليه مصالحهم. وهذا لا يعني التخلي عن بقية المشاكل العاجلة التي تعترض الجماهير الطلابية كمسالة الاستثناءات في الترسيم والمنحة والمطاعم والسكن وغيرها ... خاصة وان استرجاع النقابة سوف لن يحقق كل مطالب الطلبة ولكن سيخلق ظروفا مواتية اكثر لخوض مثل تلك النضالات.

اننا لا نرى في الواقع القائم سوى نوايا النظام ومخططاته فقط ولكن ندرك كذلك قوة الجماهير الطلابية التي صنعت حركة فيفري المجيدة والتي جسّمت في 79 ضد اتفاقيات مخيم دافيد الخيانية وفي 80 ضد اعدامات مناضلي قفصة مظاهرات ضخمة، والتي ارغمت النظام اليوم على التراجع لهي قادرة على النهوض لارغام النظام على تلبية مطالبها، ان هي اتبعت خطة سليمة وسياسة صحيحة.

لقد ناضلت الجماهير الطلابية منذ انقلاب قرية من اجل حقها في انتخاب ممثليها في نقابة علنية تدافع على مصالحهم المادية والمعنوية وكان رد النظام دائما بالقمع.. اما اليوم فهو يتراجع على تلك السياسة مؤقتا ويحاول جعل الطلبة في موقع المحجوج امام الراي العام ويطالبهم بتقديم بديلهم لازمة النقابة الطلابية بعد ان كان سببا في اندلاعها ... ومن الغريب ان يبقى النقاش داخل الجامعة بعد اشهر من تصريحات النظام واجراءاته العملية منحصرا حول ضرورة القبول بعقد المؤتمر او رفضه !!! وهو نقاش متأخر على الاحداث خاصة وان الكثير من مطالبنا المتعلقة بالنقابة تحققت واهمها حقنا في انتخاب من سيشرف على تحضير المؤتمر 18 الخارق للعادة الديمقراطي . في حين ان النقاش الحقيقي كان ينبغي ان يكون اثناء تحضير المؤتمر وفي المؤتمر حول البرنامج الذي نقترحه للاتحاد العام لطلبة تونس. عندها ياخذ النقاش ابعاده الحقيقية ويفرز من هو الديمقراطي ومن هو المعادي للديمقراطية، من يريد خدمة مصالح الجماهير الطلابية ومن يريد خدمة النظام الدستوري الرجعي .

مجموعة من الطلبة بفرع باريس المؤقت
للاتحاد العام لطلبة تونس

باريس في 1 ديسمبر 1980

من اللجنة التحضيرية الى كل هيئات الفروع المؤقتة بالهجرة

UNION GENERALE DES ETUDIANTS DE L'ALGERIE
COMITE PREPARATOIRE PROVISOIRE DE L'ETRANGER

...ايها الرفاق • تحية نضالية

...منذ مدة ارسلت الفروع المشاركة في اللقاء الاستشاري الذى انعقد بليون ايام 18 • 19 و20 اوت 76 بباريس حول هذا اللقاء ومن ضمن ما جاء فيه الفقرة التالية "ان الوضع الذى آل اليه الملتقى (عدم مشاركة اغلبية الفروع فيه • لت) تتحمل المسؤوليه فيه بصورة رئيسيه اللجنة التحضيرية" ان هذا التقييم التبريرى الى جانب كونه منافي للواقع وعدم تحديده للاسباب الحقيقية لهذا الفشل فهو في راينا متاخي من نظرة خاطئة وتصفوية ليس من شانها الا ان تزيد في استفحال واقع التشتت الموجود حاليا على مستوى حركتنا في الهجرة • ان رفضنا لمثل هذا التقييم السطحية والذاتيه يدفعنا للبحث عن الاسباب التي شكلت الحاجز الذى منع تقدم عملية التوحيد السياسي والتنظيمي الشيء الذى انجر عنه عدم المساهمة (في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة التي تستجيب ومتطلبات الواقع المادى) في النضال الذى خاضه ويخوضه شعبنا • اما عملية تحديد هذه الاسباب فستقوم بها من خلال محاور تقييمية تهدف الى • 1 ــ اعطاء نفس جديد لحركتنا في الهجرة ولمحاولاتها للربط مع واقع بلادنا ولتوحيد صفوفها وصفوف مجمل الهياكل النقابية المؤقتة

2 ــ دحض التقاييم التصفوية وكل ما من شانه تعميق واقع تلاشيها

انه يكفينا القاء نظرة عابرة على واقع الحال في الهجرة لنشاهد استفحال التشتت السياسي والتنظيمي بين مختلف اجزائها (الداخل كما سنراه يعيش نفس الوضعية) ونحن وان تجاوزنا اليوم مرحلة الاعتراف بوجود هذه الظاهرة الملموسة • اذ ان هناك اقرار من طرف الاغلبية الساحقة للفروع بصحة هذا التحديد فلا نزال الى الان في فترة تحليل وضبط الاسباب التي نجم عنها هذا التشتت • ان النظرة السطحية واليسارية في تطرقها لواقع التلاشي الذى عليه حركتنا تقتصر على الاقرار لفظيا بوجود الظاهرة واذا حاولت تحديد اسبابه فهي ترفض الذهاب الى العمق وتقتصر على تفسيره بظاهرة اخرى ففي سنه 77 وقع ارجاع سبب التشتت السياسي والتنظيمي الى بروز التيار اليميني الجديد داخل جزء هام من فروعنا وامام استمرارية واقع التشتت رغم ازاحة هذا التيار من مجمل الهياكل بالهجرة (اكس باريس) اصبح المسؤول عن التشتت تخاذل اللجنة التحضيرية التي لم تقم بعمل المركزة والتنسيق • ان عدم هذه النظرة وخطأ التحديدات التي تتوصل اليها (رغم لمسها احيانا لجوانب صحيحة لكنها ثانوية) يكمن في عدم نفاذها الى الجوهر واقتصارها على الدوران في حلقة مفرغة • اما الحلول والمقترحات التي تجود بها فلا غرابة انها تزيد في واقع التشتت •

كيف نلمس هذه التحديدات العامة من خلال التطورات الملموسة التي شهدتها حركتنا بالهجرة منذ ملتقى ليل وذلك بارتباط بتطور بقية اجزاء حركتنا وبتطور الوضع في بلادنا ؟

في شهر اوت 77 وعلى اثر اجتماع اللجنة التحضيرية الذى تمت فيه دراسة "وضعية الحال في الهجرة" كتبنا في النص الذى ارسل الى مجمل الفروع بخصوص مميزات وضعية حركتنا في تلك الفترة ما يلي • يتميز الوضع بـ :

1 ــ فشل كل محاولات الاحتواء التي قام بها الدستور سواء قبل انعقاد مؤتمر بنزرت او بعده

2 ــ فشل الانتهازيين اليمينيين وكل الاطر التي خلقوها لج م 1 • لجنة الاعلام • تبخرت هذه الهياكل على مستوى الداخل وفي الاغلبية الساحقة من فروعنا بالهجرة •

3 ــ ضعف عمل المركزة والتنسيق بين مختلف فروع الهجرة في هذا المجال هناك نواقص موضوعية واهمها غياب هيكل قيادى على مستوى الهجرة وهناك نواقص اللالت ونواقص مختلف الفروع التي لم تسهل عمل هذه الاخيرة وهناك كذلك تعثر عملية الربط مع اللج م •

4 ــ بروز صراعات واختلافات على مستوى بعض الفروع بالهجرة ان هذه الصراعات لا تزال غير محوصلة كما لم يقع لحد الان تعميمها على مستوى اجزاء الحال سواء كانت بالهجرة او بالداخل •

5 ــ غياب محوصلة النقاشات التي دارت داخل الفروع حول نصوص ولوائح ملتقى ليل وللمقترحات التي تم تقديمها للمساهمة في عملية التوحيد السياسي والتنظيمي

6 ــ بروز ظاهرة التلاشي وانغماس كل فرع في مشاكله (هذه الظاهرة اساسية بالنسبة للفترة الممتدة من شهر ماى الى الان)

لقد مثل التوصل الى تحديد السمات المذكورة الوجه الحسي الذى كان مطروح تطويره للمس السمة الرئيسية لواقع فروعنا في تلك الفترة والتي يمكن ان تلخص في الشيء التالي • تعطل عملية التوحيد السياسي والتنظيمي التي

انطلقت سنة 74 والتي حققت قفزة نوعية في ملتقى باريس (جويلية 75) نظرنا لكوننا لم نتمكن من ايصال المستوى الذى وصل اليه الملتقى الى اغلبية الجماهير الطلابية وبذلك بقي محصورا على مستوى هيئات الفروع وحتى على مستوى هذه الاخيرة فقد كان بارزا عدم التوازن بينها ان لم نقل انسياق بعضها مع التيار من ناحية اخرى وبارتباط بتطور الصراع الطبقي والوطني على مستوى العالم ظهرت حدودية التحاليل التي وصلنا اليها في ذلك الملتقى وعدم تماشي بعضها مع الواقع الملموس.

وكانت هناك سمة ثانية الا انها ثانوية تمثلت في بروز خلافات وتصدع في الوحدة التي وقع تكريسها في ملتقى باريس كما برزت مواقف يمينية تخاذلية تكرست في تلك الفترة على مستوى مونبلي (موقفه من المؤتمر 19 المسخ وتقييمه التصفوى لممارسة الهياكل النقابية المؤقتة) آكس (نصه حول حرب بنزرت ومواقف هـ ف من الوضع العالمي ومسالة الامبريالية المهيمنة في بلادنا) وبصفة ثانوية على مستوى باريس.

ان نظرتنا الخاطئة دفعتنا الى اعتبار المتسبب في واقع التشتت هو التيار الانتهازى اليميني الجديد وانه يكفي تعميم الصراع ضد اطروحاته في الداخل والخارج لكي تتقدم حركتنا وتقضي على واقع الازمة الذى تردت فيه. لقد ابرزت ممارسة البرنامج الذى وضعته اللجنة بعد زيارتها لعديد من الفروع (سبتمبر 77) رغم ان هذا البرنامج لمس ظاهرة موجودة "بان هذا البرنامج جاء من تحديد ذاتي (وحيد الجانب) ولا من الواقع الملموس. فعلى مستوى الهجرة بقي اكثر من نصف الفروع خارج الديناميك الذى اردنا بعثه ونذهب الى باعد من ذلك لنقول بان بعض الفروع (رغم رفضها للعديد من الاطروحات اليمينية) وجدت الفرصة لتقوى واقع انزوائها على نفسها انطلاقا من ان اللجنة وبعض الفروع تريد ان تعكس عليها واقعها بصفة ميكانيكية هذا الى جانب ان هذه الفروع لم تجد الاجوبة مقنعة لعديد من التساؤلات سواء المتعلقة بتقييم ممارساتنا المتراكمة او بالتطورات التي يشهدها مجتمعنا. اما على مستوى باقي الفروع وعلى مستوى اللجنة فلقد ادت الصراعات المشوهة الى تعفن التناقضات واعطائها صبغة عدائية كما توقفت هذه الصراعات على اثر انسلاخ عنصرين من اللجنة واستمرار كل من هيئات فروع باريس اكس ومونبلي في تطوير مواقفها وبذلك حصلت القطيعة التامة بين الفروع الثلاثة واللجنة التحضيرية واغلبية الفروع الاخرى.

— من ناحية اخرى فمحاولتنا تشريك الداخل (عن طريق اللجم) في تطبيق برنامجنا باءت بالفشل نظرا لكوننا متطلبات الواقع في الداخل في مطلع السنة الجامعية 77-78 كانت تطرح بالحاح على هياكلنا النقابية المؤقتة فهم طبيعة المد النضالي الذى دخل فيه شعبنا والذى اخذ منعرجا هاما بعد احداث قصر هلال (اكتوبر 77) ان مواكبة حركتنا لهذا النضال كان يتطلب القيام بتحديد علمي للعدو الرئيسي الذى يجب توجيه سهامنا اليه وكذلك تحديد المطالب والشعارات التي تلتف حولها اوسع الجماهير كما كان واضحا بان النجاح في هذه العملية يتطلب الانطلاق من الواقع الملموس ولا من رغباتنا الذاتيه وكذلك الابتعاد على القوالب الجامدة وعن التحديدات التي استجابت وظرفا زمنيا معينا ولم تعد تتماشى والظروف الجديدة.

ان عدم تهيؤ حركتنا بمختلف فصائلها (في درجات متفاوته) للتفاعل مع تطور النضالات الجماهيرية وتقديم مساهمتها لعزل العدو الرئيسي في تلك الفترة لا يمكن تفسيره بظهور تيار يميني جديد وانما كنتيجة حتمية لهيمنة نظرة يسارية لم تستطع القطع مع قوالبها الجامدة ومع نظرتها السطحية لتطور نضال شعبنا سواء كان ذلك في فترة الاستعمار المباشر او في فترة الاستعمار الجديد. اننا نعتبر ان النظرة التي سادت عمليا على مستوى اغلبية فصائل حركتنا في الداخل وفي الهجرة اعتبرت ان التقلبات التي شهدها مجتمعنا في الفترة الممتدة بين سبتمبر 77 وجانفي 78 لم تكن النتيجة الحتمية لاحتداد الصراع الطبقي والوطني في بلادنا وانما ترجع الى احتداد التناقضات بين مختلف اجنحة الطبقة الحاكمة التي تريد تدعيم مواقعها داخل جهاز الدولة. ان ما غاب على حركتنا هو ان النضال الوطني والديمقراطي وان كان يجد ركيزته في الطبقة الشغيلة وجماهير الفلاحين واغلبية فيئات البرجوازية الصغيرة فانه يهم ايضا فيئات برجوازية التي من موقعها ومنطلقاتها بامكانها المساهمة في هذا النضال وانه وان كان شرعيا بالنسبة لحركتنا بان ترفض قيادة ومفاهيم هذه الفيئات الا انه لم يكن صحيحا بان تضع مختلف هذه الفيئات البرجوازية فسلة واحدة معتمدة على انه في فترات سابقة تحالفت هذه الفيئات ضد الحركة الجماهيرية.

ان المواقف الاكثر وضوحا والتي شكلت قمة الاطروحات اليسارية هي التي اعتبرت ان خلفية التحرك الجماهيرى العار (الذى شهدته بلادنا هو التناحر بين العملاقان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)

او الذى اعتبره نتيجة للصراع بين جناحين عملين للامبريالية الامريكية الجناح الرجعي المعتدل (كارتر) وجناح اقصى اليمين (بززنكي) . لقد وصل اصحاب الطرح الاول الى حد اعتبار ان المسؤول الرئيسي على مجزرة التي اقترفت في 26 جانفي هي القيادة النقابية للاتحاد العام التونسي للشغل وطالب بتحطيم اطار هذه النقابة وتعويضه بنقابة ثورية سرية .

ان حركتنا وان لم يكن مطروح عليها الاختيار بين الصياح وعاشور (هذه معادلة خاطئة وقع طرحها لارهاب المناضلين) فانه كان مطروح عليها ان تحدد بوضوح موقع القيادة النقابية هل هي كانت الى جانب الجماهير او الى جانب النظام واجهزته القمعية . انه واضح ان هذه القيادة كانت الى جانب الجماهير (هذا لا يعني اننا تناسينا ممارساتها او مواقفها ضد العديد من الاضرابات او قمعها للعديد من المناضلين النقابيين الذين حاولوا تجاوز قيادتها البيروقراطيه) وبذلك فلقد كان من المغامرة ومن الانعزالية وضعها كهدف لنضالنا كما نادى بذلك اليساريون داخل الحزب وخارجها . انه ما من شك بان الخلاف مع اليساريين يتجاوز موقف من القيادة النقابية ويمس كامل مسالة النضال الوطني والديمقراطي وما يمكن فرضه في ظل النظام القائم ومن هي القوى التي بامكانها ان تساهم في هذه المسيرة الطويلة والمتشعبة التي ستتوج بتغيير جذرى للنظام الاقتصادى والسياسي والاجتماعي المهيمن على بلادنا .

في اطار هيمنة النظرة التي اشرنا اليها ورغم اقتناعنا بان استمرارية واقع التشتت ليس من شانه ان يقدم مسيرة حركتنا فاننا لم نستطع التوصل الى مسك العقدة التي كان بامكاننا انطلاقا منها التقدم تدريجيا في مجال بناء الوحدة السياسية والتنظيمية المنشودة لا كهدف في حد ذاتها وانما للانطلاق منها لتقديم مساهمتنا في النضال الوطني والديمقراطي الذى يخوضه شعبنا . لقد ظهر ان البوادر التي اخذتها اللات من حين لاخر (تجميع عدد من الفروع للمساهمة في تجمع 24 فيفرى بباريس او اللقاء الاستشارى الذى وقع بليون ايام 14 ، 15 و 16 افريل) فانها (هذه البوادر) الى جانب كونها لم تخلق نفسا جديدا فانها ساهمت موضوعيا في تعميق تشتت الحزب . ان المنطلق الذى حدد القيام بهذين البادرتين (التحركين) هو تحديد اعتباطي تمثل في قصر العمل على "الفروع المتشبثة بخط الحزب" ان هذا التحديد الاعتباطي لفصيل داخل الحركة باعتبار نفسه المدافع الوحيد على خط الحزب وباعتبار كل من يختلف معه خارج هذا "الخط" ان اعتباطية هذا التحديد الى جانب محاولتها ايقاف كل عملية توضيحية او اى مراجعة (يفرضها الواقع) فهي اليوم تقوم بعملية انتقائيه اذ لا تاخذ الا بعض المواقف التي وقع تبنيها على مستوى احد الفروع او على مستوى الداخل وفي اطار الفترة الزمنية التي تساعدها وتعتبر ذلك خطا للحزب .

اننا نعتبر ان استمرارية الوضع الاستثنائي الذى يوجد فيه اتحادنا منذ سنة 71 وكذلك عدم التوازن بين فصائل حركتنا في الداخل وفي الهجرة بين مختلف الفروع لم يسمح لحد الان بحوصلة مختلف المواقف و الممارسات التي قامت بها حركتنا والتي بامكانها وحدها ان ترسم خطا (سوف لن يكون نهائيا بالطبع) يكرس في مشروع ارضية سياسية وتنظيمية تخضع لها كامل حركتنا وذلك الى ان يقع مؤتمر خارق للعادة لاتحادنا يصادق على نصوص ولوائح . اننا نؤكد على انه لا يمكن لاى فرع او مجموعة من الفروع بان تعتبر مواقفها وارضية عملها مرجعا اجباريا لبقية فروع او امجمل حركتنا .

على هذا الاساس وقعت الدعوة الى اللقاء الاستشارى بليون والذى لم تشارك فيه الا 8 فروع من جملة 22 ونحن نعتقد ان عدم انجاز المهام التي اقترحها هذا اللقاء (اذا ما استثنينا توزيع النصوص التي اتفق على انها ستكون قاعدة للنقاش) لم تتحقق ليس فقط لكونها مثالية وانما رئيسيا لكون لقاء ليون لم يشعر بان هناك فصيلا داخل الحركة الطلابية هو مهتم بالحصول على تاييد الحركة الطلابية لاطروحاته ولرؤيته اكثر منه على نجاح عملية التوحيد السياسي والتنظيمي وبذلك فسنراه يبذل كل جهوده لعقد ملتقى مختفيا وراء ظاهرة التشتت السياسي والتنظيمي وتلاشي اللات وامام ضرورة القيام بعمل موحد ضد قرار "بوني" الخاص بمسالة الطلبة الجدد والتضييقات التي يضعها امامهم . كيف تم ذلك .

بعد ما يزيد على شهر على انعقاد لقاء ليون (افريل) اتضح لنا بان اغلبية الفروع بقيت في واقع عزلتها ولم تبدى وجهة رايها في اللقاء المذكور ولا في كيفية تجاوز الوضع السائد . الى جانب ذلك لاحظنا تعمق القطيعة بين الداخل والهجرة وخاصة بين اللجم واللات . اما على مستوى اللات فلقد انعدم الحد الادنى من الحياة الجماعية بانقطاع الاتصال النسبي الذى كان قائما بين مختلف عناصرها ومن هنا خلقت

القاعدة الموضوعية لتطور المبادرات الفردية .

من مجمل هذه الوضعية لم تاخذ الفروع تولوز ليون وباريس الا ظاهرة تشتت اللجنة الت وبدات انطلاقا من السهرة الثقافية التي نظمت بليون (جوان 78) بتنسيق العمل بينها لعقد الملتقى لفروع الهجرة خلال الصائفة مهما كان عدد المشاركين . لقد استمرت محاولات الـ3 فروع لعقد الملتقى رغم الرسالة التي وجهها عضو الل الت بباريس (باسم الل الت) بتاريخ 8 جويله والتي اعلم فيها كافة الفروع باستحالة عقد الملتقى في الصائفة . انه صحيح ان رفيق الل الت بليون لم يقع اعلامه بهذا القرار لسبب بسيط الا وهو ان كل محاولات الاتصال باءت بالفشل امـا رفيق الل الت بمونبلي فلقد عبر على موافقته على تاخير الملتقى الا ان هذه الموافقة لم تاتي بعد نقاش معمق معه وتم في ذلك الحين الاتفاق معه على ضرورة قدومه الى باريس خلال شهر جويله

اننا نعتبر اليوم ان هذا القرار سمح لنا بتفادى الماضي في مسيرة كانت سائرة بنا في عمل تصفوى بحت وهو ابعد من أن يخدم مصالح الح الط . لقد حرصت الفروع الداعية الى الملتقى على جلب اكبر عدد ممكن من الفروع لمطالبته بالمصادقة على وجهة رايها في اعتبار ان التيار الانتهازى اليميني الجديد هو الخطر الرئيسي داخل حركتنا وانه يكفي رفض اطروحاته ليقع القضاء على ازمة الحركة الطلابية . انه كان واضحا ان الصراع الذى يدعون اليه لم يكن منصهرا في اطار نضالنا اليومي ضد النظام الدستورى عدونا الرئيسيي ومن اجل تحديد سياسات ملموسة تستجيب ومتطلبات الواقع بل هو صراع نظرى ومجرد خلفيته من يسيطر على الهياكل النقابية المؤقتة .

ان ما جاء في رسالة تولوز بتاريخ 12 جويله 78 والتي طالبت الل الت بالدعوة الى الملتقى ايام 28 . 29 و30 جويلة او 4 . 5 و 6 اوت على اقصى تقدير لاحسن مثال على ما اوردناه " اننا واعون باقتراحنا هذا بان لقاء الفروع بمستوى التحضير الذى نحن عليه سوف يكون محدودا سياسيا وسوف لن يفض في كل المشاكل السياسية والتنظيمية قبل بداية السنة الدراسية ولتساهم في مكاسب حركتنا وخطها الثورى ولدحر اعدائها الداخليين والخارجيين خاصة وان انتخابات اللجج يمكن ان تقع في اواخر سبتمبر واوائل اكتوبر " .

ان ما يزيد في اعتقادنا بانه لم يقصد من خلال هذا الملتقى تقديم نضال حركتنا اذ كيف يعقل ان يعقد لقاء بين 4 فروع ويدوم 3 ايام ولا تطرح فيه مسالة المحاكمات المزيفة التي نظمت كامل هذه الصائفة والتي مثلت القضية الاولى في اهتمامات الراى العام الدولي في تونس . انه ايجابي ان وقع التفكير في تنسيق العمل بين الفروع في خصوص التصدى لقرار بوني التعسفي لكنه كان من الاهم التفكير في كيفية التنسيق عمل التشهير بالمحاكمات الجائرة التي استهدفت العشرات من المناضلين النقابيين المنتمين للاتحاد (بيان ليون لا يتطرق لهذه المسالة حتى على مستوى الاعلام) .

ولتحضير الملتقى قامت كل من هيئات فروع باريس ليون وتولوز باتصالات مع بعض الفروع وركزت عملها على ابراز ظاهرة التلاشي الل الت بدون ان تحدد اسباب ذلك الشيء الذى كان ربما يقيها ما لقيه عمل الل الت من قبل في مجال الربط بين مجمل الفروع والدعوة الى الملتقى . انه كان واضحا بانه لا يمكن تجميع الفروع بمجرد اعلامهم "بتخاذل" اللجنة الت وخصوصا وان كل فرع والل الت نفسها اقتنعت من قبل بادرة الـ3 فروع بوجود تشتت على مستوى الل الت وعلى مستوى كامل الفروع بالهجرة . لقد وصلت المحاولات التي قامت بها الـ3 فروع الى حد استعمال التناقضات داخل الل الت وتقويتها بين رفيق ليون ورفيق باريس وذلك من خلال حصولها على اتفاق رفيق ليون على مبدا ايصال الرسالة المشتركة للـ3 فروع الداعية الى عقد الملتقى ايام 18 . 19 و 20 اوت وقد كان اتفاقه مشروطا (يقبل المساهمة في الملتقى في حالة قبول انعقاده من طرف اغلبية الفروع) لا نتطرق في هذه الرسالة الى الافتراءات التي تم ترويجها حول مناورات عضو الل الت بباريس وحول التهجمات الشخصية التي كان عرضة لها وهي وان دلت على شيء فهي تدل على افلاس سياسي وايديولوجي لدى من سمح لنفسه بمثل هذه التصرفات .

لقد كان من الواضح انه انطلاقا من النظرة التي قادت الداعين لهذا الملتقى وانطلاقا من الممارسات التي قاموا بها قام ملتقى اهم كان محكوم عليه بالفشل مسبقا ان رفض الل الت المساهمة والاشراف على هذا الملتقى الذى وقع تغييره فيما بعد الى لقاء استشارى بعد ما ارجعنا انه لم يستجب لدعوة الـ3 فروع الا فرع قرونوبل وفرع اكس الذى ارسل ملاحظ هو رفض واع ويشكل القطيعة النهائية مع الاعمال التصفويه . اننا نرفض ان يقع استعمال عدم قبولنا السابق والحاضر للاطروحات الممارسات اليمينية الجديدة كغطاء لتقسيم الحركة

اننا مع رفضنا تحمل مسؤولية فشل اللقاء الاخير التي يتحملها من اصروا على عقده الا ان هذا يبقى ثانويا بالنسبة اذا الهام هو تحديد الاسباب التي ادت الى الفشل والتي حاولنا ابرازها من خلال هذا النص.

اننا مقتنعون بان غياب الفروع في اللقاء الاخير كان من منطلقات مختلفة وما يجب تحقيقه اليوم هو اقناع الفروع بضرورة تجميع طاقاتها في مصب واحد (الملتقى القادم) وذلك رغم الاختلافات القائمة بينها. اننا لا ندعو هنا الى التهادن بل الى توخي الصراعات المبدئية ونعتقد انه في غياب جو ديمقراطي وفي غياب رغبة حقيقية في الوحدة فان ما يسمى "صراعات" ليس من شانه الا تقسيم الحركة الطلابية عن وعي او غير وعي. ان الجو الديمقراطي هو وحده كفيل بتمكين حركتنا من تقييم مختلف تجاربها ومن الفض بصفة [illegible] واعية في مختلف التناقضات التي تشقها انطلاقا من مصلحة الحركة الطلابية عموما ولا من مصلحة فصيل منها.

اننا نعتقد ان الاتجاهات التالية بامكانها السماح لنا بتجاوز وضعيتنا الحالية تدريجيا وتمثل تحضيرا ادنى نقوم به قبل انعقاد ملتقى الفروع (اواخر ديسمبر).

هناك مهمة انية يجب تحقيقها وتتمثل في خلق ديناميكية تساهم فيها اغلبية الفروع (اذ امكن كل الفروع) رغم اختلافاتها وذلك من خلال تكثيف الاتصالات بين اللجنة وكل الفروع — الفروع بين بعضها البعض — بين عناصر اللجنة التحضيرية وبين اللجنة واللجوء لخلق هذه الديناميكية يجب ان يقتنع الجميع بان الملتقى وحده كفيل بفض مختلف التناقضات (فض نسبي) وبتحديد الارضية التي يجب ان تسير عليها حركتنا في الهجرة بعد تحقيق هذه المهمة نطرح مهمتين.

1 — التقدم في النقاشات حول مسالة التقييم (هذه هي المهمة الرئيسية التي يجب انجازها قبل غيرها ونحن نعتقد ان المحاولة التي نقدمها اليوم تدخل في هذا السياق) مطروح على الملتقى المصادقة على مشروع في حدود الوضوح الذي تم التوصل اليه.

2 — التقدم في نقاش ما هي الاتجاهات الجوهرية التي يجب ان تسير عليها حركتنا (تحوصل في مشروع ارضية في الملتقى) وما هي المهام الملموسة التي يجب القيام بها انطلاقا من وضع حركتنا ومن الوضع العام في بلادنا في الوطن العربي والعالم (البرنامج).

انه واضح لنا بان تقدم الهجرة لا يمكن ان يكون سريعا اذا بقي وضع هياكلنا في الداخل على الوضعية التي هو عليها الان. انه صحيح اليوم طرح مهمة تجديد هياكلنا النقابية المؤقتة قاعديا وقياديا نظرا لاعتقادنا بان الهياكل الحالية لم تعد تمثل مجمل القاعدة الطلابية هذا الى جانب الفراغ الذي تشكو منه والذي يرجع الى جملة من الاسباب واهمها التجنيد الاجباري والطرد الذي مس العديد من المناضلين. انه بديهي ان هذه العملية (تجديد الهياكل) يجب ان تسبق بعمل توضيحي ادنى يسمح بتسليح الهياكل الجديدة اذ لا فائدة في الاقتصار على تغيير الاشخاص باشخاص اخرين كما يجب ان تاخذ بعين الاعتبار واقع القمع الوحشي السائد الان في تونس (رفاق الداخل اعلم منا بالاشكال الاكثر تلاؤما) ونحن نعتقد ان اي عملية يجب ان تنطلق من الهياكل الحالية (مهمة — CUP — 86) ولا من اطر موازية كما لا يجب ان تتجاوز اواخر شهر ديسمبر 78.

ايها الرفاق. ان نجاح الملتقى القادم يرجع بالاساس الى المجهود الذي تبذله مجمل الفروع وما الدور الذي يمكن ان تلعبه اللجنة التحضيرية وخصوصا في هذا الظرف فهو تكميلي انطلاقا من واقعنا بامكاننا اليوم ارجاع حياة نسبية لهيكل اللجنة التحضيرية كما بامكاننا القيام بزيارة بعض الفروع خصوصا الفروع التالية — ليون. نيس اكس. قرونوبل. مونبلي. رانس. ليل. ستراسبورغ. باريس. تولوز. لياج. بروكسال. ليموج. نونت. كان (سنتقل الى بعض الفروع ونطلب من فروع اخرى ارسال ممثلين عنها سواء الى باريس او الى ليون — على كل سيتم تحديد الطريقة للاتصال مع كل فرع على حدة في رسائل اخرى. بالنسبة لبقية الفروع سنحاول الاتصال بها عن طريق الرسائل او عن طريق الهاتف.)

ان ما نرجوه من كل الفروع ومن هيئاتها هي ان تجيب على هذه المحاولة التقييمية سواء باثرائها بنقدها او برفضها وتقديم تقاييم اخرى. ان في ذلك تقدم حركتنا على مستوى الهجرة. اما في استمرارية الرد [illegible] على نفسه فهناك تطور التلاشي والتشتت السياسي والتنظيمي. ختاما [illegible] نوجه نفس النداء الى [illegible] يحسموا مساهمتنا هذه مستوى اللجوء وعلى مستوى الفيدراليات ويوافونا بوجهة رايهم

يمثل هذا النص وجهة نظرا عضويين من تالل التعضو مونبلي لم نتمكن من الاتصال به لاخذ وجهة نظره في هذا النص

نداء الى الطلبة التونسيين .

ايها الرفاق

بعد النضالات الرائعة التي خاضها الشعب التونسي وعلى راسه الطبقة الشغيلة في اواخر شهر جانفي . وامام القمع الوحشي الذي سلطه نظام العمالة على هذه النضالات تجند الطلبة التونسيون في باريس حول " لجنة التعبئة لمساندة النضالات الجماهيرية في تونس " وقدموا مساهمتهم المتواضعة للتعريف بنضال الشعب التونسي من اجل الديمقراطية والاستقلال الوطني الفعلي كما وقفوا الى جانب الطبقة الشغيلة التونسية في نضالها من اجل اتحاد عام تونسي للشغل ممثل مستقل وديمقراطي . لقد ازدادت اهمية هذه الوقفة في ظرف تطور فيه اتجاه الردة لدى هيئة فرع باريس الموقت كما تعمقت عزلة تلك القيادة الخائنة لدى الجماهير الطلابية في باريس ولدى بقية اطراف الحركة الطلابية في الهجرة وفي الداخل .

اليوم وبعد انهاء مجمل التحركات التي انيطت بعهدة لجنة التعبئة تدعو هذه الاخيرة كافة الطلبة التونسيين لحضور الجلسة العامة التقييمية التي ستنعقد يوم الجمعة 10 مارس على الساعة الثانية بعد الزوال بجامعة سونسيي .

لجنة التعبئة لمساندة النضالات الجماهيرية في تونس
فرع باريس الموقت ـ الاتحاد العام لطلبة تونس .

UNION GENERALE DES ETUDIANTS DE TUNISIE
SECTION PROVISOIRE DE PARIS.

A BAS LA CIRCULAIRE NOUIRA

Le régime réactionnaire destourien a pris une mesure arbitraire contre les étudiants tunisiens inscrits aux Universités de Paris X Nanterre et de Paris VIII Vincennes, en déclarant les diplômes délivrés par ces deux Universités non valables pour exercer une profession en TUNISIE dans le secteur public.

Cette mesure contenue dans la circulaire du premier ministre, N°33/PM/SGC/DGFP, datée du 26/7/1978, constitue un nouveau prétexte que la réaction destourienne invoque aux demandeurs d'emplois pour justifier l'avenir de chomage et de misère que le marché impérialiste de travail, dont la Tunisie ne constitue qu'un maillon, réserve à la jeunesse de notre pays, sort, du reste, commun à l'ensemble de notre peuple.

Déjà, et pour répondre aux exigences de ce marché, le régime destourien pratique dans l'enseignement une selection systématique très poussée et impose aux étudiants et élèves des orientations qui ne travaillent que les intérêts du capital impérialiste mondial pour l'aider vainement à sortir de sa crise structurel qui s'approfondit, sans parler du contenu néocolonial de l'enseignement en Tunisie qui tend à consolider le terrain idéologique et culturel de la domination impérialiste dans notre pays.

Non content de contraindre ainsi des milliers d'étudiants et d'émigrés, il les poursuit jusqu'à l'étranger, fermant devant eux toute perspective d'avenir.

Ainsi, par la circulaire scélérate du premier ministre, le régime réactionnaire destourien, coordonne ses attaques contre les étudiants tunisiens avec ses maîtres impérialistes en France qui, par la circulaire Bonnet, ferment l'Université française aux étudiants étrangers, et veulent expulser ceux qui sont déjà inscrits.

Le Comité de Section Provisoire de l'UGET appelle tous les étudiants tunisiens à se mobiliser pour exiger l'annulation de la circulaire du premier ministre qui n'est qu'un prélude à une attaque plus généralisée.

La réaction destourienne, fidèle à sa nature, ne s'arrêtera pas à ce point là : aujourd'hui Vincennes et Nanterre, et demain? ...
Le Comité de Section Ptovisoire de l'UGET appelle les étudiants français, les démocrates et anti-impérialistes à soutenir cette lutte et à affirmer leur solidarité avec les étudiants tunisiens, en particulier ceux inscrits à Paris X et Paris VIII.

- Pour l'abrogation de la circulaire Nouira.
- Non à la selection, non à l'orientation obligatoire.
- A bas la collaboration entre l'impérialisme et la réaction destourienne.

U G E T
C S P